

الأصول الإجتماعية للسياسة التوسعية لمصر فى عهد محمد على

تأليف: فرد لوسون

ترجمة: عنان الشهاوى

مراجعة وتقديم: روف عباس

مقدمة المراجع

كان هذا الكتاب، فى الأصل، رسالة دكتوراه فى حقل دراسات العلاقات الدولية، وهو أحد فروع العلوم السياسية، أعدها "فرد لوسون" Fred Lawson فى أواخر الثمانينات من القرن العشرين. واتخذ الباحث من التاريخ موضوعها لأطروحته التى تعنى بالعلاقات الدولية فى حقبة تاريخية معينة تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتناول الحركة (التوسعية) لمحمد على والى مصر موضوعاً لدراسة حالة معينة، سعياً وراء تأكيد النظريات الخاصة بالتوسع ودوافعه فى إطار دراسة الإمبريالية، التى حفلت بها أدبيات العلوم السياسية فى النصف الثانى من القرن العشرين. أى أن الباحث يبدأ دراسة الحالة وفى يده معايير نظرية محددة لا يعتزم اختيار مدى انطباقها على نموذج حالة الدراسة، ولكنه يسعى لتفسير الظاهرة التاريخية التى يدرسها على ضوءها.

فإذا كانت النظريات التى عالجت السياسات التوسعية التى شهدتها أوروبا فى العصر الإمبريالى، منذ مطلع فجره فى القرن الخامس عشر مروراً بمختلف مراحل تطور الإمبريالية حتى القرن العشرين، قد عالجت التوسع باعتباره "عملية" ناجمة عن عوامل اجتماعية تتعلق بالبيئة الاجتماعية للدولة الإمبريالية، وتعتبر عن صراع القوى الاجتماعية داخلها، أو مدفوعة

بالحفاظ على المصالح الإقليمية للنخبة الإجتماعية فى المجال الإقليمى عند تهديد الجيران لها، إذا كان الأمر كذلك، فلا بأس (من وجهة نظر المؤلف) من دراسة تجربة "التوسع" التى قام بها محمد على من منظور اجتماعى، أى دراسة علاقات القوى الإجتماعية فى مصر باعتبارها محفزاً للتوسع ودافعاً له، ولا يتم التركيز على دراسة الظاهرة من منظور العلاقات الدولية والإقليمية التى تقاطعت معها أو اتصلت بها.

ومؤلف هذا الكتاب فرد لوسون Fred Lawson يحتل الآن درجة الأستاذية فى كلية ميلز Mills college، وهى من أقدم كليات الحقبة الاستعمارية فى تاريخ الولايات المتحدة، ومن أعرقها وأرفعها مكانة. عرفته فى خريف العام 1990 عندما استضافنى لإلقاء محاضرتين بكليته فى إطار جولة المحاضرات التى نظمتها لى "جمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية" عندما اختارتنى ضيف الشرف لمؤتمرها السنوى (سان أنطونيو - تكساس، نوفمبر 1990). ومنذ هذا اللقاء ربطتني علاقة صداقة متينة بالمؤلف أثمرت تعاوناً علمياً من خلال نشاط الجمعية المصرية للدراسات التاريخية التى انتمى إليها لوسون.

ولا يقتصر اهتمام لوسون على تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر، ولكن اهتمامه بتاريخ الجزيرة العربية هو الذى جذبته لدراسة ما أسماه " بالسياسة التوسعية" لمحمد على، فنجده يدرس أولاً "التكوين السياسى للبحرين فى أطروحة الماجستير التى نشرت عام 1989، واهتم فى أواخر التسعينات من القرن العشرين بدراسة اليمن، لعلها فى طريقها إلى النشر. أما الكتاب الذى بين أيدينا فقد نشر لأول مرة عام 1992، ثم أعيد نشره بالجامعة الأمريكية بالقاهرة عام 1998، بعدما أضاف إليه المؤلف بعض التفاصيل هنا وهناك من المؤلفات التى ظهرت بعد صدور الطبعة الأولى، وتناولت بعض جوانب تاريخ مصر الإقتصادى والإجتماعى فى القرن التاسع عشر.

* * *

هذا تعريف لا بد منه بالكتاب وصاحبه، قبل مناقشة أطروحته الأساسية التى تقوم على وجود قطبين للنخبة الإجتماعية السياسية فى مصر فى ذلك العصر: أحدهما قطب الإدارة/ التجارة، ويقصد بذلك السلطة الحاكمة التى ترتبط برأس المال التجارى برباط "المشاركة"،

فهناك التجار الذين كونوا ثروات طائلة من خلال شراكتهم مع العناصر الرئيسية للإدارة: العسكريين الترك وأمراء المماليك. أما القطب الآخر فيمثل من أسماهم المؤلف "كبار ملاك الإقطاعيات"، ونقصد بهم الملتزمين على اختلاف فئاتهم الإجتماعية. أما القاعدة الإجتماعية العريضة للمجتمع فتتمثل في الفلاحين الفقراء (على اختلاف الفقر بينهم)، والحرفيين والتجار الصغار في المدن الذين رأهم يعبرون عن قوى الرفض والإحتجاج التي جاءت بمحمد على إلى السلطة دعماً لاتجاه النخبة من التجار والعلماء وشيوخ الطوائف.

وقبل أن يقدم المؤلف هذا الإطار، سبقه بشرح للسياسة الخارجية التي اتبعتها محمد على من منظور نظريات التوسع الإمبريالي، التي تذهب إلى أن (الدولة) تتجه إلى التوسع خارج حدودها عندما يحدث خلل في موازين القوى الإجتماعية بين مكونات النخبة الحاكمة، أو عندما تقع أزمة اجتماعية كبرى تتطلب البحث عن أداة لإحتواء الأزمة عن طريق التوسع الخارجى، وما يتم اكتسابه من غنائم قد تجد للأزمة مخرجاً. أو يحدث الإتجاه إلى التوسع الخارجى عندما تواجه (الدولة) بقوة إقليمية أخرى تجور على مصالح النخبة الإجتماعية السياسية فيها. وانتهى المؤلف إلى أن حركة "التوسع" فى عصر محمد على كانت تحركها بواعث اجتماعية متباينة: فعندما حدث "التوسع" فى الحجاز كان ذلك يهدف إلى إحتواء، ثم تصفية، الجناح العسكرى التقليدى فى السلطة (العسكر الترك/المماليك) وتحجيم حلفائهم "كبار ملاك الإقطاعيات" لصالح التحالف بين الإدارة (محمد على) والتجار. وعندما اشترك محمد على فى حرب المورة لتصفية الثورة اليونانية ضد السلطان العثمانى. فإن دوافع تلك الحرب هي خدمة مصالح التجار (حلفاء محمد على) بعدما جار الأوروبيون على مجالهم الحيوي فى مشرق البحر المتوسط. وعندما شن حروب الشام فقد كان دافعه لذلك حسم التناقض بين مصالح الدولة/التجار من ناحية، وأصحاب الملكيات الإقطاعية من ناحية أخرى، ورأى أن حروب الشام وما تطلبتة من زيادة أعداد المجندين، أضرت بالملكيات الإقطاعية الكبيرة، ومن ثم حجمت وزن أصحابها.

ولما كان "فرد لوسون" متخصصاً فى العلاقات الدولية (أحد فروع العلوم السياسية)، ولا تتوفر لديه معرفة كافية بالتجربة التاريخية التي شهدتها مصر وجاراتها العربيات فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد اعتمد - بصفة أساسية - على المؤلفات المهمة التي

تناولت تاريخ مصر الإقتصادي والإجتماعي والسياسي فى تلك الفترة باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية، وراح يستقى منها مادته التاريخية بطريقة انتقائية، فيختار من الوقائع ما يخدم أطروحته بعدما يخرج من سياقه التاريخي، ثم يقوم بإعادة تركيب الظاهرة التاريخية بصورة تؤكد أطروحته وتقيم الدليل على صحتها. ولعل ذلك يفسر المساحات الزمنية الواسعة التي تعود إليها الأدلة التاريخية التي يسوقها من القرن الثامن عشر حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ودون مراعاة للسياق الزمنى (علي أقل تقدير) فيسوق دليلاً من أيام على بك الكبير (سبعينيات القرن الثامن عشر) عند الحديث عن ثلاثينيات القرن التاسع عشر، والعكس بالعكس.

وبدأ بطرح سؤال لا يتطرق الشك فى منطقيته، هو: لماذا توسع محمد على باشا، ولم يتوسع معاصروه فى الدولة العثمانية ذاتها، ممن حاولوا إصلاح البلاد التى حكموها، ببناء جيش حديث، وصناعة حديثة تخدم احتياجاته، وما استلزمه ذلك من إصلاحات إقتصادية إدارية. ويسوق المؤلف من أمثلة ذلك سياسة داوود باشا والى بغداد، وبايات تونس، بل وبعض سلاطين الدولة العثمانية ذاتها! ألا يرجع ذلك إلى عدم توفر الظروف الموضوعية الإجتماعية التى تدفع إلى التوسع هنا وهناك؟

والسؤال -رغم مظهره المنطقي- ينم عن عدم إدراك حقيقة الدولة العثمانية، وطبيعة الولايات التى خضعت لحكمها، والوضع الخاص للولايات العربية عموماً، واختلاف المشهد الاجتماعى فى العراق عنه فى الشام ومصر وتونس. كما يعبر السؤال عن عدم إدراك المؤلف لنوع العلاقة بين سلطة السيادة فى إستانبول (المركز)، والولايات (الأطراف)، وتباين الأوزان السياسية والإستراتيجية للولايات، ومن بينها: العراق، الشام، ومصر.

فالإمبراطورية العثمانية آخر الإمبراطوريات الشرقية عموماً، والإسلامية خصوصاً، حملت سمات العصور الوسطى التى تغلب عليها الصفة الإقطاعية، ضمت خليطاً من مختلف الأعراق والأديان والثقافات، وجاورت إمبراطورية النمسا والمجر فى أوروبا، وإمبراطورية المماليك فى الشام والحجاز ومصر، وكلها كيانات سياسية ذات طابع إقطاعي. وتوقف نشاطها التوسعي عند أسوار فيينا أواخر القرن السابع عشر؛ حيث كان ذلك نهاية لقدراتها التوسعية غرباً بعدما انتهى توسعها شرقاً بعد القضاء على دولة المماليك ومد سيادتها على

شمال أفريقيا، وتحجيم دور الصفويين. وتحولت الدولة العثمانية من التوسع إلى الدفاع عن أراضيها في مواجهة الزحف الروسى باتجاه البحر الأسود والضغط النمساوية فى البلقان، وأدى هذا الضعف العسكرى للدولة التى تنهشها الأعداء إلى ظهور بعض الحركات الاستقلالية فى الولايات فى القرن الثامن عشر، مما فتح الباب لتعاون أعداء الدولة فى أوروبا مع تلك الحركات الاستقلالية ومع فارس.

وفى القرن التاسع عشر، كانت الدولة العثمانية تتخذ من التحالف مع فرنسا ثم بريطانيا سندا لها فى دفاعها المستميت عن وجودها فى البلقان، بعدما تآكل الوجود العثمانى شمالى وشرقى البحر الأسود أمام تقدم الروس هناك. وعانت الدولة العثمانية من سداد استحقاقات الإعتماد على مساندة بعض القوى الأوروبية فكانت الإمتيازات الأجنبية فى القرن التاسع عشر بمثابة رأس حربة للتغلغل الأوروبى فى ولايات الدولة، والسيطرة على اقتصادها، واستخدامها مجالاً لتصريف فائض رأس المال لديها فى مجال القروض الحكومية -على وجه الخصوص- الذى كان مقدمة للتدخل السياسى فى تلك البلاد بحجة حماية المصالح الأوروبية.

فى هذا الإطار يجب النظر إلى جهود بعض السلاطين العثمانيين فى أواخر القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن العشرين لإقامة جيش حديث، بما يترتب على ذلك من تصفية للنظام العسكرى الإقطاعى القديم، ومن إصلاحات اقتصادية وإدارية. كان الهدف من الإصلاح تعزيز القدرات الدفاعية للدولة العثمانية فى محاولة للتقليل من الإعتماد على القوى الأجنبية، وتقوية قبضة الدولة على ولاياتها، أى أنها كانت تهدف إلى تقوية (المركز) ضد الأخطار الخارجية، وتعزيز هيمنته على (الأطراف). ولم يكن الغرض من تلك الإصلاحات "التوسع" الخارجى، رغم توفر كل العوامل الدافعة لذلك، والتى رأى فيها المؤلف حافزاً للتوسع، أخذاً فى الاعتبار ما لحق بالتجار العثمانيين والتجار من أضرار المنافسة غير المتكافئة مع رأس المال الأجنبى، وما كان يمكن أن يتم من تحالف بين نخبة الإدارة الإصلاحية والتجار فى مواجهة التحالف التقليدى بين العلماء والعسكريين الإقطاعيين. توفرت الأسباب التى أخذ بها المؤلف، ولكن لم تتوفر الظروف الموضوعية "للتوسع". كانت الإمبراطورية العثمانية قد شاخت، وكان أقصى ما يطمح إليه سلاطين الإصلاح الإبقاء

على تماسك الإمبراطورية بتقوية قدراتها الدفاعية ضد ما تتعرض له من أخطار خارجية وداخلية.

أما عن إصلاحات داوود باشا والى بغداد، فكان هدفها الأساسى إقامة دعائم السلطة المركزية فى بلد قسمته الإمبراطورية العثمانية إلى ثلاث ولايات: الموصل، وبغداد، والبصرة. وغلبت على تكوينه السمة العشائرية ذات الطابع الطائفى، فكانت إصلاحات داوود باشا محاولة لم يقدر لها النجاح تماماً، تستهدف إعادة هيكلة الإدارة، بصورة تضمن الهيمنة على الرعية، وتوفير المناخ للإنتاج الاقتصادى بما فى ذلك تأمين طرق التجارة. وكانت القوى العسكرية التى بناها دفاعية محضة، عمل على صيانة الحدود الشرقية للعراق (وهى فى الوقت نفسه الحدود الفارسية - العثمانية) فى مواجهة التهديدات الفارسية، وهى جهود استغرقت فترة حكمه القصيرة، وكانت عائفاً للمضى فى الإصلاح.

ولم يختلف المشهد التونسى عن ذلك كثيراً، فقد استهدفت الإصلاحات فيها الحد من التدخل الأجنبى فى شئون البلاد، وإقامة نواة لسلطة إدارية حديثة تقنع الدول الأوروبية الطامعة فيها بقدرتها على حفظ الأمن والنظام وتوفير المناخ الملائم للنشاط الاقتصادى. وهى - على هذا النحو - إصلاحات دفاعية جاءت استجابة لتحديات خارجية، وأدت إلى وقوع تونس فى فخ الدّين مما مهد الطريق أمام فرنسا لتفرض حمايتها عليها عام 1881.

واختلفت الصورة بالنسبة لمصر، فهى كيان واحد يخضع لسلطة إدارية مركزية واحدة منذ فجر التاريخ، قد يصب ضعف تلك السلطة المركزية فى رصيد القوة عند القوى الإجتماعية المحلية، ولكن ذلك قد يأخذ شكل التمرد إلى حين، فلا تلبث الإدارة المركزية أن تستجمع قواها، وتشدّد قبضتها على البلاد من أقصاها إلى أقصاها. لذلك لم يجد العثمانيون إلى تجزئة مصر سبيلاً، فأبقوا عليها ولاية واحدة متميزة بين سائر ولاياتها، فلم يتم تقسيمها إلى عدد من الولايات، على نحو ما حدث بالشام والعراق.

وكانت الحملة الفرنسية على مصر (1798 - 1801) تجربة عملية لما قد يترتب على استمرار ضعف الإدارة العسكرية العثمانية من نكبات قد تؤدى إلى اقتطاع أهم ولاياتها لصالح الاستعمار الأوروبى، وتجلت عبقرية محمد على فى إدراكه لأهمية بناء قوة عسكرية

حديثاً رادعة، تدفع عن الدولة عدوان الغرب، ومن ثم سعيه لتولى حكم مصر مستعيناً بالقيادة الشعبية التي برزت في سنوات الحملة وما بعدها، وأثبتت قدرتها على تحريك الجماهير، حتى إذا امتلك زمام الأمور في مصر ذات الموارد الإقتصادية المناسبة، استطاع أن يسخر مواردها في بناء قوة عسكرية حديثة قد تتيح له الأيام فرصة تعميم التجربة على الدولة كلها. ولا يجب التهوين من شأن القدرات الفردية لمحمد على في هذا الصدد، وليس غريباً أن يقترن الإصلاح عنده بالطموح الشخصي لإقامة "دولة" قاعدتها مصر، تبلغ من القوة الدرجة التي تجعل كلمتها مسموعة في إستانبول.

ولا نستطيع القول إن محمد على كان يخطط "لسياسة توسعية" فلا يصدق ذلك إلا على السودان الذي كان جهده العسكرى فيه توسعاً بمعنى الكلمة، أقام كياناً إدارياً جديداً على أنقاض عدد من السلطنات القبلية المتناحرة، أعطاه الإسم الذي يعرف به "السودان"، وكان ضم السودان إلى ولاية مصر بمثابة توسيع لرقعة الدولة العثمانية لأول مرة منذ قرون، فقد كانت بلاد السودان خارج إطار الدولة العثمانية، وجاء ضمنها على أساس التوسع الإقليمي لأهداف إقتصادية (استغلالية)، واستراتيجية (دفاعية) معاً. أي للاستفادة من موارده الإقتصادية والبشرية، وتأمين العمق الإستراتيجي لمصر في اتجاه منابع النيل، ولحل المشاكل الأمنية الداخلية (التخلص من الجند غير النظاميين وتصفية الجيوب المملوكية بالصعيد).

أما بقية حروب محمد على وعملياته العسكرية، فقد كانت داخل أراضي الدولة العثمانية، وتنفيذاً لأوامر تلقاها من السلطان، فيما عدا حروب الشام التي كانت بمثابة حركة تمرد وعصيان من والى مصر معادية للسلطان، ورغم ذلك حافظ محمد على طوال أزمته مع السلطان عند استيلائه على الشام، على الهوية العثمانية للأراضي التي خضعت لحكمه، ولم يعلن استقلاله عن الدولة.

وتكاد تجمع كل المصادر المعاصرة على إحجام محمد على عن تلبية مطالب السلطان المتكررة بتأديب الوهابيين، وإعادة الأمور إلى نصابها بالحجاز تدعيماً لشرعية السلطان باعتباره خليفة للمسلمين وحامى الحرمين الشريفين، ربما لأن تكليفه بهذه المهمة جاء في وقت لم يكن قد تمكن فيه بعد من تدعيم أركان سلطته في مصر. وعندما قرر تنفيذ المهمة،

قدّر أهمية ما تجلبه من غنائم سياسية: فقد أتاحت له الإحتكاك بالسياسة الدولية، وخاصة القوى صاحبة المصلحة فى الخليج والبحر الأحمر، وعلى رأسها بريطانيا، واستثمر هذه الخبرة فى المهمة التالية عندما كلفه السلطان بضرب الثورة اليونانية، وهى حرب المورة أو حرب استقلال اليونان التى زادت خبرة بأسلوب التعامل مع القوى الأوروبية، وجعلته يتحسب لقوة بريطانيا. وإذا كانت قد كلفته أسطوله الذى دُمّر فى معركة نفارين البحرية، فقد أكسبته الاعتراف الفعلى للدول الكبرى التى دخلت معه فى مفاوضات مباشرة لتنظيم جلاء قواته عن بلاد اليونان. أضف إلى ذلك ما أسفرت عنه مهمتا الحجاز والمورة من بروز محمد على كمدافع رئيسى عن الدولة.

وجاءت حروب الشام فى إطار التمرد على سيده السلطان الذى لم يكافئه على ما أداه للدولة من خدمات، ولم يعوضه عن خسائره فى حرب المورة بإسناد حكم الشام إلى ولده إبراهيم (وكان قد طلب ذلك من السلطان). ووجد أن الفرصة مواتية لتحقيق ذلك: فهناك شبكة القنوات الدبلوماسية التى أقامها خلال حرب المورة التى مكنته من تبرير أسباب احتياجه للشام فى إطار دعوى تأديب والى عكا، وأن الأمر داخلى محض يقع فى إطار الدولة العثمانية، ولا يمس جاراتها، ولا يخل بالتوازن الإقليمى.

ولا ريب فى أن الدول الأوروبية - وخاصة بريطانيا وفرنسا - لم تجد فى اجتياح محمد على للشام ما يتعارض مع مبدأ وحدة وسلامة أراضى الدولة العثمانية، مادامت حركته لا ترمى إلى الانسلاخ عن الدولة، بل تتشد إصلاح حالها. ولم تظهر الدول مخاوفها الحقيقية إلا بعد أن كشفت الحرب عن الوزن الحقيقى للقوة العسكرية التى بناها محمد على مما يخل بالتوازن المطلوب ويعرض المصالح الأوروبية للخطر. وما لبثت الدول الأوروبية أن استشعرت الخطر الحقيقى عندما اجتاح جيش محمد على الأناضول ووصل إلى كوتاهية (على بعد 120 كيلو متراً من إستانبول)، وما ترتب ذلك من لجوء السلطان إلى عدوه اللدود قيصر روسيا مستجداً، مما أخل بالتوازن الدولى خلافاً جسيماً، استدعى تدخل الدول الأوروبية ضد محمد على، وحصر دولته فى حدود مصر وتوابعها (السودان)، وجعل حكمها وراثياً فى أسرته، مع حصولها على امتيازات خاصة تقترب من مستوى الحكم الذاتى الكامل.

فالمسألة كلها لا تتجاوز حدود نجاح محمد على فى تنفيذ مشروع إصلاحى، أحكمت الدولة بموجبه قبضتها على موارد البلاد، وعملت على تميمتها زراعياً وصناعياً، والتوسع فى الإنتاج الإقتصادى رأسياً وأفقياً، وتضمن ذلك إقامة نظام حديث للرى، واستصلاح الأراضى وإقامة قطاع صناعى حديث. وصاحب ذلك المشروع الإصلاحى عملية تصفية النخبة الإجماعية القديمة (المماليك/الملتزمون) بحرمانها من مواردها (سلباً)، أو مواجهتها بالسلاح فى حالة استعصائها على الاستقطاب (كما حدث مع المماليك).

وكان بناء الجيش الحديث يحتل بؤرة الإصلاح الهيكلى الذى تضمن الإدخال التدريجى للتعليم الحديث، وتنظيم الإدارة والمالية على أسس حديثة بالاستعانة بالخبراء الأجانب، وتربيته الكوادر المصرية التى تحل محلهم فى النظام التعليمى الحديث فى مصر، والبعثات الخارجية.

ورغم أن المؤلف يورد الكثير من المعلومات (المجتزأة) حول تصفيه محمد على لنظام الالتزام، ومساحة الأقطان عام 1813 التى وضعت أسس نظام جديد لحيازة الأقطان الزراعية وقاعدة اجتماعية (جديدة) قامت على توزيع الحيازات الزراعية، فأقامت طبقة جديدة شكلت نواة لكبار الملاك، حصلت على أملاكها منحة من الوالى لنفسه وأفراد أسرته وكبار موظفيه على اختلاف أصولهم العرقية، فجمعوا بذلك بين انتمائهم إلى الإدارة (البيروقراطية) وإلى كبار الملاك (أو الملاك الإقطاعيين كما يسميهم المؤلف). ورغم تناول المؤلف لذلك، نجده يتصور تناقضاً بين نخبة "الإدارة التجارية" و "كبار الملاك الإقطاعيين". وغاب عنه أن أولئك الملاك الكبار (وعلى رأسهم محمد على باشا وأسرته)، كانوا يحكمون قبضتهم على الإدارة والنشاط الإقتصادى معاً. ولم يدرك المؤلف دلالة تحول رأس المال التجارى - فى عهد محمد على - إلى التوسع فى الأوقاف، ثم إلى الاستثمار فى ملكية الأراضى الزراعية، نتيجة التغيرات الهيكلية التى أدخلها محمد على على قطاع الاستثمار والتوزيع فى الاقتصاد المصرى.

كانت نخبة "الإدارة/التجار" هى فى الوقت نفسه نخبة "كبار الملاك الإقطاعيين" (كما أسماهم لوسون)، فمن أين جاءت الضغوط الإجماعية الى تصورها المؤلف محرّكاً "للتوسع الخارجى" ومن الطريف أن لوسون وقع فى الخطأ نفسه الذى وقع فيه نظام يوليو 1952،

عندما ظن رجال الثورة أن كبار الملاك شئ ورجال الأعمال شئ آخر، وأن الإصلاح الزراعى سوف يدفع إلى المزيد من الاستثمار فى قطاع الأعمال. ولم يدركوا أن الملكية الزراعية كانت مجالاً لاستثمار الأموال إلى جانب غيره من المجالات الأخرى. وعندما طبق قانون الإصلاح الزراعى (رغم إعداله)، حدث انكماش هائل فى قطاع الأعمال بعدما أضير كبار الملاك، فتوجسوا خيفة من الاستثمار فى قطاع الأعمال لعدم إطمئنانهم إلى توجهات النظام الجديد.

كانت العناصر المكونة لطبقة كبار ملاك الأراضى الجديدة هم الذين قامت على كواهلهم كل جهود الإصلاح التى أنجزها محمد على، ولم يكن هؤلاء يمثلون "قوة ضاغطة" تتناقض مصالحهم مع غيرها من قوى النخبة الإجتماعية السياسية.

بل -على النقيض من ذلك- لعبت تلك النخبة الإجتماعية الجديدة دوراً مهماً وفعالاً فى مساعدة النظام على تجاوز الأزمة المالية التى عانى منها فى سنوات حروب الشام، عندما أثقلت الضرائب كواهل الفلاحين بسبب استنزاف الطاقة البشرية الإنتاجية فى الريف من خلال التجنيد، فتراكمت الضرائب على القوى التى عجزت تماماً عن السداد لعدة سنوات، وفرَّ أهلها هرباً من ملاحقة الجباة لهم.

عندئذ ألزم محمد على كبار الملاك لسداد متأخرات الضرائب على تلك القوى دفعة واحدة، فيما عرف بنظام "العهد" إذ كان من يدفع متأخرات ضرائب القرى يحصل على كامل زمام القرية، ويتولى زراعتها حتى يستوفى فلاحو القرية ما سدده عنهم من متأخرات، وعندما مرت السنوات دون أن ينجح الفلاحون فى استعادة أراضيهم، صدر القرار الخاص بتحول تلك "العهد" إلى ملكية خاصة "للمتعهدين".

وكان نظام "العهد" هو الثغرة التى نفذ منها التجار إلى الاستثمار الزراعى، فنقدم بعضهم بطلب الحصول على "العهد"، كذلك فعل بعض أثرياء العمدة والمشايخ، وتحولت تلك القرى إلى ملك خاص لهم ولعائلاتهم، وكون هؤلاء شريحة "الأعيان" فى طبقة كبار الملاك.

لقد بالغ لوسون فى تقديم حجم التجار، ودورهم (كقوة) مؤثرة فى صنع القرار (وهو دور غائب فى التجربة التاريخية المصرية). حقاً كانت هناك بيوت تجارية كبيرة منذ العصور

الوسطى، بلغت شأنًا كبيراً في القرن العاشر الميلادي، ثم انحسر دورها وشأنها -إلى حد ما- في العصر الذي شهد التحديات الخارجية الكبرى (الصليبيون والمغول)، ودخل الأوروبيون منافسين في البحار الشرقية بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح. ورغم ذلك، ظلت بعض البيوت التجارية تلعب دوراً مهماً في التجارة الدولية طوال العصر العثماني. وعندما كانت السلطة المركزية قوية، دعم كبار التجار مصالحهم بإتخاذ أهل السلطة شركاء لهم في تجارتهم، بل وصاهروهم حتى يستظلون بحمايتهم ويأمنوا على مصالحهم. وعندما دب الوهن في عضد السلطة المركزية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إتجه التجار إلى مشاركة قادة العسكر، وملتزمى الجمارك، بل ورشوتهم من أجل تأمين مصالحهم التجارية.

غير أن ذلك النجاح الذي حققه رأس المال التجارى، والذي أورد المؤلف بعض ملامحه، لم يحقق الانتقال إلى مرحلة الصناعة إلا على نطاق ضيق، إرتبط بإنتاج سلع يتوفر الطلب عليها في الأسواق الخارجية (كالكسر، والزيت، والمنسوجات، وغيرها)، عندئذ نجد كل شواهد تجبير الزراعة ماثلة أمامنا؛ حيث يشجع التجار الفلاحين على إنتاج محصول نقدى معين، إما لتصديره (مثل الغلال) أو تصنيعه قبل التصدير، حيث استثمر التجار أموالهم في إقامة ورش إنتاجية خارج المدن بعيدة عن سلطان شيخ الطائفة. ولكن التجربة لم تتح لها الظروف الموضوعية للإنتقال نحو التوسع بما يصحبه من تطور فى أدوات وطرق الإنتاج، فبمجرد إنكماش الطلب على السلعة فى السوق الخارجية ينفذ التاجر يده من إنتاجها، ويتحول إلى الإتجاه بغيرها، كما حدث فى حالة المنسوجات التى تأثر إنتاجها بمنافسة المنسوجات الأوروبية الحديثة رخيصة الثمن، وفى حالة السكر الذى تأثر إنتاجه بمنافسة السكر الوارد إلى أوروبا من جزر البحر الكاريبى. وأدت هذه الظروف إلى تبديد فرصة تطوير قوى الإنتاج بما يترتب عليها من نتائج اجتماعية.

وعانى التجار من القروض الإجبارية التى فرضها الحكام عليهم فرضاً، إلى جانب غيرها من آليات الاستنزاف المالى كالمكوس التى تدفع على طول طرق التجارة عدة مرات، ومال "الفردة" وهى مبالغ كبيرة كان يفرض على التجار وأرباب الحرف دفعها فوراً فى أوقات الأزمات الإقتصادية والسياسية، وقد تحمل التجار والحرفيون أعباء الفردة حتى النصف

الثانى من القرن الثامن عشر، وأجهزت الحملة الفرنسية على ما بقى معهم منهم فى وهدة الفقر، وبذلك لم تتح الفرصة المواتية لتراكم رأس المال الذى يمثل آلية النمو الرأسمالى. فإذا أضفنا إلى ذلك تقسيم رأس المال بين الورثة عند توزيع تركة التاجر الكبير حسب الأنصبة الشرعية، وعدم وجود نص شرعى يتعلق بالمحافظة على رأس المال التجارى مع ضمان أنصبة الورثة فيه دون تقسيمه بينهم، أدركنا أسباب ظاهرة تفتيت البيوت التجارية الكبيرة إلى عدد من البيوت الصغيرة، إذ يتجه كل وريث إلى إقامة مشروعه التجارى الخاص، ومن النادر أن نجد بيتاً تجارياً حافظ الورثة عليه كمشروع واحد بعد وفاة مورثهم التاجر الكبير.

لذلك لا نجد للتجار الكبار الذين تحدث عنهم الجبرتى فى القرن الثامن عشر أثراً ملحوظاً فى مطلع القرن التاسع عشر، إلا نفر قليل ممن دخلوا فى إطار هيكل التجارة بعد تنظيم الدولة لها، أما متوسطو التجار وصغارهم فقد إقتصروا نشاطهم على تجارة الاستهلاك وتمويل الإنتاج الحرفى المرتبط بها، وفرضت على الحرف آليات نظام الإنتاج والتوزيع فى ظل هيمنة الدولة على الإقتصاد. ولعل ذلك يفسر غياب دورهم السياسى بعدما نجح محمد على فى تصفية القيادات المحركة لها أو تحييدها. وأصبح مظهر الرفض الوحيد لسيطرة الدولة على الإقتصاد ينحصر فى "الإنتاج البرانى"، أى الإنتاج الخارج عن رقابة الدولة وما ارتبط به من شبكات التوزيع المتهربة -أيضاً- من سيطرة الدولة. وهى ظاهرة تفاقمت فى العقدين الأخيرين من حكم محمد على، وسبب للإدارة قلقاً شديداً نجد صدها فى وثائقها.

وهكذا جاءت مبالغة لوسون فى تقدير دور التجار كحلفاء للإدارة (فى مواجهة كبار الملاك الإقطاعيين) مبنية على سوء فهم طبيعة الشراكة بين التجار والحاكم، فهى لم تكن شراكة قائمة على أساس استثمار التاجر لرأس مال الحاكم، ولكنها قامت على قاعدة الإبتزاز والاستغلال والتربح من السلطة. هذا النوع من الشراكة لا نجد أثراً له بعد العقد الأول من حكم محمد على، فقد صفى البيوت التجارية الباقية من خلال إحتكاره للتجارة، ولم يعد فى حاجة إلى تلك الشراكة الوهمية التقليدية، بعدما وضعت الدولة يدها على الواردات. كل ما كان يحتاجه محمد على هو التاجر الذى يساعده على تسويق الإنتاج المصرى فى الخارج، وفى أوروبا على وجه الخصوص، وحيث نجده يتخذ شركاء من نوع جديد، كانوا سمسرة وليسوا تجاراً قاموا بتصريف الإنتاج المصرى فى الأسواق واستيراد ما يحتاجه محمد على

لقاء عمولات يتقاضونها على ما يقومون به من عمليات. واختلف هؤلاء عن التجار التقليديين في معرفتهم بالسوق الأوروبية وأصول التعامل مع شبكات التوزيع الخارجية، وجاء معظم هؤلاء من الشوام المسيحيين الذين يتمتعون بالحماية الفرنسية، ومن اليونانيين والفرنسيين والإيطاليين وغيرهم.

وأخيراً، استخدم لوسون أطراً نظرية عن ظاهرة التوسع الخارجى الإمبريالية فى المجتمعات الرأسمالية الغربية، وحاول تطبيقها شكلياً على مصر فى حقبة تاريخية لم تشهد نمواً لرأس المال التجارى يناظر ما عرفته أوروبا فى قرون التحول الرأسمالى (من الخامس عشر إلى الثامن عشر). ولم تتح لرأس المال التجارى فى مصر تلك الظروف الاستثنائية التى أتاحت له فى بلاد أوروبا الغربية فى عصر "الدولة القومية" بل لم يكن للشعور القومى -عندئذ- وجود فى مصر. فأراد بذلك أن يلبس تجربة محمد على رداءً لا يتناسب معها من حيث الطراز والقياس معاً.

غير أن الكتاب يكتسب أهمية خاصة من حيث كونه محاولة لاستخدام مناهج العلوم السياسية فى البحث التاريخى، وهى محاولة جديرة بالنظر لعلها تفيد من الباحثين من يتجه إلى المزج بين المنهج التاريخى وغيره من مناهج العلوم الإنسانية، ويتخذ منه أداة لتفسير الظواهر التاريخية تفسيراً موضوعياً دون تهوين أو تهويل.

رعوف عباس